وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة واسط

الترقيم الدولي لليونسكو
١٨١٢ - ٠٥١٢
رقم شهادة مُعامل التأثير
٢٠١٨ - ٣٦٥

مجلة واسط

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة واسط
كوت / العراق

مجلة واسط للعلوم الإنسانية والإجتماعية - جامعة واسط - كوت - العراق

هاتف ٣٤٢١٨٧ نقال ٠٧٨٠٥٦١٧٧٠٤
E-mail: wjfh@uowasit.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

المجلد
العدد

مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية

الترقيم الدولي لليونسكو ٠٥١٢ ـ ١٨١٢
رقم شهـادة معامل التأثير ٢٠١٨ـ٢٦٥ لسنة ٢٠١٧

مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة واسط
اسست عام ٢٠٠٥م

المجلد (١٩) الجزء الثاني من العدد (٥٣) الصادر بتاريخ ٦/ ايار /٢٠٢٣م

خاص بنشر وقائع المؤتمر العلمي الثالث لقسم التاريخ في كلّية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة واسط الذي أقيم بالتعاون مع قسم الدراسات التاريخية في مؤسسة بيت الحكمة يوم السبت الموافق ٢٠٢٣/٥/٦م، في رحاب بيت الحكمة – بغداد

رئيس التحرير

أ.د. جعفـــــر باقر محمود علوش

مديـــر التحرير

أ.م.د. مازن جاسم محمد الحلو

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. يوسف عنـاد زامـــل – العـــراق
أ.د. رحيم كاظم محمد الهاشمي – العراق
أ.د. صالـــح نهيـــر راهـي – العـــراق
أ.د. احـمـــد جعـفر داود – العـــراق
أ.م.د. محـمد كـاظم عـرب – العـــراق
أ.م.د. ايـنـاس نـاجي كاظـم – العـــراق
أ.م.د. لمى عبد المنـاف رحيم – العـراق

أ.د. برهان الدين بن عبد أبو بدير- مملكة ماليزيا
أ.د. حامد حـــــمـزة حـمـــد – العـــــراق
أ.د. مصطـــــفى ابراهـــيم الضبع- مـــصر
أ.م.د. احمد تـــقي فضـــيل - العـــــراق
أ.م.د. عيـــسى جعفر الحركاني – العـــراق
أ.م.د. جـواد رضـــا رزوقـي – العـــراق
DR. David Atkinson /Ireland

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٩٨٨) لسنـــة ٢٠٠٧م
رقـــم موافقـــة مؤسسة نابو الأكاديمية ١١٧/٥/٢٢/٠٢١ في ٢٠١٧/٨/١٠

IRAQI
Academic Scientific Journals

* **تنويه**:
ان الآراء الواردة في الأبحاث العلمية المنشورة في هذا العدد لا تعبر عن وجهة نظر المجلة وسياستها العلمية، انما تمثل فكر أصحابها وتوجهاتهم العلمية.

٢٢	اثر المكتبات الخاصة في الحركة العلمية في الإسلام –العصر العباسي انموذجاً –	م.د حسنين علي دلي العتابي/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ شعبة حوار الأديان	٢٧٥ – ٢٨٨
٢٣	لمحات من تاريخ العراق العسكري في العصر الاسلامي (١٤- ٢٢٧هـ)	م.د. روى ظاهر الحسيني/ مديرية تربية محافظة ذي قار	٢٨٩ – ٢٩٣
٢٤	ابن الدهان الواسطي - قراءه في سيرته ومنجزه العلمي-	الباحثة فاطمة محمد عبد الرضا/ طالبة دراسات أولية/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ && م.د. أفراح حميد عبد حسن المفرجي/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ	٢٩٤ – ٣٠٣
٢٥	الاحتجاج في العراق وأثرهُ في الحياة السياسية خلال العصر العباسي المتأخر	م.د. افراح حميد عبد حسن المفرجي/جامعة واسط/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ && ا.م.د يحيى عبيد ردام الطائي/جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ	٣٠٤ – ٣١٣
٢٦	علاقات نصارى العراق بنصارى بيزنطة في العصر العباسي (١٣٢- ٣٣٤هـ)	م.م. فاضل عبد الرضا حايد/مديرية تربية محافظة واسط && م.م. حسين سعد حنوف السويراوي/مديرية محافظة تربية واسط	٣١٤ – ٣١٩
٢٧	ظاهرة عزل الولاة والقضاة وأصحاب الشرط في العصر العباسي (١٣٢-٢٣٢هـ/٧٤٩- ٨٤٦م)	م. م. يوسف خضير كسار/ جامعة واسط/كلية التربية للعلوم الإنسانية/&& م.م. محمد جابر عبد/ جامعة واسط/كلية التربية للعلوم الإنسانية	٣٢٠ – ٣٣٤
٢٨	دور النساء في حركات الخوارج في العراق - دراسة تحليلية -	م.م. علي حسام عبد علي/جامعة واسط/ كلية الآداب	٣٣٥ – ٣٤٩
٢٩	مظاهر الحياة السياسية وأثرها في بغداد في العصر العباسي المتأخر	م.م. صدام عمران وحيد الخفاجي/ ديوان محافظة واسط	٣٥٠ – ٣٥٩

محور تاريخ العراق في العصر الحديث والمعاصر

ت	عنوان البحث	اسم الباحث وعنوانه الوظيفي	التسلسل
٣٠	الشيخ محمد أمين الشنقيطي (١٨٧٦- ١٩٣٢م) ودوره في تأسيس مدرسة النجاة الأهلية الابتدائية	أ.د. عكاب يوسف عليوي الركابي/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ	٣٦٠ – ٣٧٩
٣١	تطور مسار العلاقات الإيرانية- العراقية ١٩٢٥- ١٩٤١م	أ.د. حسنين عبد الكاظم عجه/جامعة واسط/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ أ.د. رحيم كاظم محمد/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ	٣٨٠ – ٣٩٣
٣٢	قياس فاعلية النظام السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨م (دراسة مقارنة)	أ.د. حسن علي عبد الله السماك/ جامعة القادسية/ كلية التربية/ قسم التاريخ (متقاعد)	٣٩٤ – ٤١٤
٣٣	المعارضة الشيعية العراقية ضد نظام البعث في وثائق الاستخبارات الامريكية (CIA) (١٩٧٩-١٩٨٢)	أ. د. علي خيري مطرود/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ	٤١٥ – ٤٢٩
٣٤	الايزيديون وأوضاعهم العامة في العهدين العثماني والملكي في العراق	الباحثة أسيل شامل جودة/ طالبة دراسات عليا/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ && أ.د. عباس فرحان ظاهر/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ	٤٣٠ – ٤٤٣
٣٥	الكاكائية في العراق - دراسة في أصلهم ونشأتهم ومعتقداتهم -	الباحثة دعاء خيون ماضي طالبة دراسات عليا/جامعة واسط/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ && أ.د. عباس فرحان ظاهر/جامعة واسط/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ	٤٤٤ – ٤٥٧
٣٦	موقف العراق من الصراع المصري– الاسرائيلي، وابرام معاهدة كامب ديفيد بين مصر واسرائيل ١٩٦٧– ١٩٧٨م	الباحثة شيماء ناجي حربي/ جامعة واسط/ مديرية الأقسام الداخلية && أ.د. حسنين عبد الكاظم عجه/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ	٤٥٨ – ٤٦٨
٣٧	الحركة الاثورية في العراق ١٩٣٣م	الباحثة صابرين ابراهيم عبد علي/ طالبة دراسات عليا/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ && أ.د عباس فرحان الموسوي/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ	٤٦٩ – ٤٧٨
٣٨	مسيحيو العراق ودورهم السياسي في العراق خلال العهد الجمهوري (١٩٥٨- ١٩٦٨)	الباحثة ليلى حمزه جساب/ طالبة دراسات عليا/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ && أ.د. عباس فرحان ظاهر/ جامعة واسط/كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ	٤٧٩ – ٤٩٦
٣٩	الهجرة من الريف الى المدينة في العراق (١٩٦٣– ١٩٧٩م)	م.د. عباس محمد جميل/ مديرية تربية محافظة نينوى && أ.د. عباس فرحان ظاهر/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية	٤٩٧ – ٥٠٧
٤٠	الصابئة في العراق - دراسة في أحوالهم العامة -	الباحثة شيماء عبد الصاحب حسين/ طالبة دراسات عليا/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ && أ.د. عباس فرحان ظاهر الموسوي/	٥٠٨ – ٥٢٢
٤١	القضية الكردية في العراق ١٩٦٨ – ١٩٧٥	الباحثة ايمان نعيم عرد/ طالبة دراسات عليا/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ && أ.د. عباس فرحان ظاهر/ جامعة/واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ	٥٢٣ – ٥٣٨
	١٩١٤م	الإنسانية/ قسم التاريخ && ا.د عباس فرحان ظاهر/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ	٥٣٩ – ٥٤٩
٤٣	علي الوردي ظاهرة سوسيولوجية _ تاريخية	م.م. سرمد سعد يوسف/ جامعة واسط/ مدير قسم المتابعة&& ا.م.د جواد رضا رزوقي/جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ	٥٥٠ – ٥٦٣

القضية الكردية في العراق ١٩٦٨ – ١٩٧٥م

The Kurdish issue in Iraq 1968-1979

الباحثة أيمان نعيم عرد
طالبة دراسات عليا/ جامعة واسط/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

أ.د. عباس فرحان ظاهر
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

Abstract .

The Iraqi Kurdish issue has formed since the establishment of the Iraqi state on August 23, 1921. This issue has escalated in pace and its effects until it became the first problem to be raised on the agenda of successive Iraqi governments, as this issue constituted one of the important issues that faced Iraq. Whenever a new Iraqi regime or government came And it announced its internal and external policies, and among them was a just and peaceful solution to the Kurdish issue, but it returned and retracted from implementing its promises, and every time those regimes and governments make the Kurdish issue the first brake that hinders it, so what are the reasons that made the Kurds in the Iraqi state, a chronic problem in comparison With their peers from other minorities who live peacefully within the framework of the Iraqi state or with regard to the Kurds in other and neighboring countries who live in worse conditions when compared to the rights that the Kurds obtained in the statement of March 11, 1970, in which the outside factor did not have an opportunity to employ their case to influence it in The internal conditions of those countries in which they live and reside freely and safely, and this leads us to believe that there is a strong and influential external factor working to exploit the Kurdish cause in Iraq.

الملخص:

إن ما يلاحظ على القضية الكردية العراقية ومنذ تشكيل الدولة العراقية في ٢٣ آب العام ١٩٢١ تلك القضية تتصاعد وتيرتها وتأثيراتها حتى أصبحت المشكلة الأولى التي تطرح على جدول أعمال الحكومات العراقية المتعاقبة، إذ شكلت هذه القضية احد القضايا المهمة التي واجهت العراق ، فكلما جاء نظام عراقي جديد أو حكومة جديدة وأعلنت عن سياساتها الداخلية والخارجية وكان منها حل القضية الكردية حلاً عادلاً سلمياً، إلا وعادت وتراجعت عن تنفيذ وعودها وفي كل مرة تجعل تلك الأنظمة والحكومات من القضية الكردية الكابح الأول المعوق لها، إذن فما هي الأسباب التي جعلت من الأكراد في الدولة العراقية، مشكلة مزمنة مقارنة مع أقرانهم من الأقليات الأخرى التي تعيش، بسلام في إطار الدولة العراقية أو بالنسبة للأكراد في الدول الأخرى والمجاورة والذين يعيشون ظروفاً أسوء فيما إذا قورنت بالحقوق التي حصل عليها الأكراد في بيان ١١ آذار العام ١٩٧٠ التي لم تتح للعامل الخارجي، فرصة لتوظيف قضيتهم للتأثير بها في الأوضاع الداخلية لتلك الدول التي يعيشون ويسكنون فيها بحرية وأمان وهذا يدفعنا للاعتقاد أن هناك عاملاً خارجياً قوياً ومؤثراً، يعمل على توظيف القضية الكردية في العراق.

كلمات مفتاحية: (كردستان، البارزاني، حكومة العراق، بيان أذار، اتفاقية الجزائر)

المقدمة:

إن ما يلاحظ على القضية الكردية العراقية ومنذ تشكيل الدولة العراقية في ٢٣ آب العام ١٩٢١ تلك القضية تتصاعد وتيرتها وتأثيراتها حتى أصبحت المشكلة الأولى التي تطرح على جدول أعمال

الحكومات العراقية المتعاقبة، إذ شكلت هذه القضية من القضايا المهمة التي واجهت العراق ، فكلما جاء نظام عراقي جديد أو حكومة جديدة وأعلنت عن سياساتها الداخلية والخارجية وكان منها حل القضية الكردية حلاً عادلاً سلمياً، إلا وعادت وتراجعت عن تنفيذ وعودها وفي كل مرة تجعل تلك الأنظمة والحكومات من القضية الكردية الكابح الأول المعوق لها، إذن فما هي الأسباب التي جعلت من الأكراد في الدولة العراقية، مشكلة مزمنة مقارنة مع أقرانهم من الأقليات الأخرى التي تعيش، بسلام في إطار الدولة العراقية أو بالنسبة للأكراد في الدول الأخرى والمجاورة والذين يعيشون ظروفاً أسوء فيما إذا قورنت بالحقوق التي حصل عليها الأكراد في بيان ١١ آذار العام ١٩٧٠ التي لم تتح للعامل الخارجي، فرصة لتوظيف قضيتهم للتأثير بها في الأوضاع الداخلية لتلك الدول التي يعيشون ويسكنون فيها بحرية وأمان وهذا الأمر يدفعنا إلى أن هناك عاملاً خارجياً قوياً ومؤثراً، يعمل على توظيف القضية الكردية في العراق، اذ تبت الادارة الامريكية بعد عام ١٩٦٨ استراتيجية جديدة تقوم على بناء تكتلات امنية وذلك بدعم : دول في المنطقة واهمها ايران . لكبح جماح العراق القومية والعمل على تقيده تحت شعار محاربة الشيوعية ومنع سيطرة السوفيت على الانظمة العربية . لأن ذلك يعني تصفية المصالح الامريكية .

ومن اجل تحقيق الاهداف واهمها اضعاف العراق . قامت الولايات المتحدة الأمريكية على أثارة القضايا الداخلية وتشجيع الثورات واهمها القضية الكردية لاستخدامها ورقة ضغط على العراق . لا سيما وان المشكلة الكردية بقيت من اهم المشاكل التي عانى منها العراق على مدار عقود طويلة .

المبحث الاول- تطورات المسألة الكردية حتى بيان ١١ اذار ١٩٧٠

اولاً: وضع الكرد السياسي بين عام (١٩٦٨ – ١٩٦٩) :

كانت المسألة الكردية واحدة من اعقد المشاكل التي واجهت حكومة حزب البعث ايام حقبة حكمه الثاني للعراق بعد ١٧ تموز ١٩٦٨ وقد جاء وصف هذا الواقع في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث ، الذي سلط الضوء على هذه القضية مشيراً اليها بما نصه " كانت القضية الكردية اكثر المعضلات التي واجهت حزب البعث والثورة خلال السنوات الماضية صعوبة وتعقيداً [١]، وحاول البعثيون في بداية تسلم السلطة ايجاد حلول سلمية للقضية الكردية ، التي كانت سبباً مهما من اسباب عدم الاستقرار الداخلي للبلاد ولما يمتلكه الاكراد من علاقات خارجية يمكن الاستعانة بها عند الضرورة والحاجة اليها ضد الدولة ، وقد وصف صدام حسين[٢]، الحركة الكردية بأنها حركة قومية تمتلك مبررات مبدئية وواقعية لغرض مطالبتها بحقوقها القومية المشروعة على الرغم من وجود بعض الملابسات التأريخية التي رافقت الحركة وما تحتويه من شوائب واتجاهات رجعية [٣] .

جاءت اول اشارة الى القضية الكردية من نظام ما بعد ١٧ تموز ١٩٦٨ في البيان رقم (١) الامر الذي عكس مدى اهميتها وتشكيلها تحدياً حقيقياً للحكومات التي تعاقبت على حكم العراق وادارت سدة حكمه في مختلف المراحل الى الحد الذي يصعب معه تجاهلها وتركها بدون حل ضروري لخلاص العراق من ويلات الحروب الداخلية ما بين الطرفين [٤]، لذا جاء في البيان المذكور الاعلان عن عزم الحكومة الجديدة حل القضية الكردية " بحكمة ودراية. على حد وصف البيان وبعد صدوره قام النظام الجديد بأشراك الاكراد في التشكيلة الوزارية بـ ٣ وزراء اكراد واحدهم ممثل عن الملا مصطفى البارزاني ، يدعى

محسن دزني وبعد اسبوع واحد من اعلان البيان رقم (١) اعلن رئيس الجمهورية انه سيتم تنفيذ بيان البزاز الخاص بالقضية الكردية[٥].

حاولت حكومة حزب البعث احتواء او اضعاف الحركة الكردية بأي طريقة كانت من دون اعطائها أي تنازلات جوهرية بالمشاركة في الحكم ، كونها تشكل تهديداً جدياً لها ، اذ ادركت الحكومة عدم رسوخ نظامها بالقدر الكافي ، لذا لم تكن راغبة في دخول صراع مسلح ضد الأكراد بشكل مباشر ، لذا حاولت تحجيم دور الملا مصطفى البارزاني على الساحة الكردية ، فعملت على دعم مجموعة ابراهيم احمد - جلال طالباني المنشقة عن الحزب الديموقراطي الكردستاني وكانت المجموعة المذكورة أكثر مرونة حيال التعامل مع حكومة حزب البعث واكثر استعداداً للتفاوض[٦] ولعل السبب في ذلك يعود الى اعتناقها الافكار القومية والاشتراكية كما هو حال حزب البعث. حاولت حكومة حزب البعث في اجراء مفاوضات مع الملا مصطفى البارزاني ، الذي اشترط على حزب البعث ان يقطع العلاقة ، جماعة ابراهيم جلال طالباني قبل ان يشرع للتفاوض معهم الا ان الحكومة رفضت الشرط فعمل مصطفى البارزاني على سحب ممثله من مجلس الوزراء في ٢٦ اب ١٩٦٨[٧]، وهكذا اخذت العلاقة بين الطرفين تتجه نحو التعقيد بعد حوالي عامين من الهدوء الذي شهدته المناطق الكردية ، على اثر اعلان بيان البزاز في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ ، الذي ظل من دون تطبيق. كان ديدن البعث وهدفه العمل على تشتيت الاكراد حيث اراد التقرب من جماعة ابراهيم احمد جلال طالباني والعمل على اضعاف وتقليل سطوة الملا مصطفى البارزاني لذا عملت سلطة البعث على مد جسور التعاون معهم واتخذت الحكومة عدة اجراءات منها تعيين وزير كردي من جماعة ابراهيم احمد – جلال طالباني المدعو طه محي الدين معروف والسماح لهم بـ اصدار جريدة النور الناطقة بأسمهم المؤيدة لسياسة البعث وعملت الحكومة على اصدار اوامر بصرف رواتب القوات العائد لجماعة ابراهيم احمد – جلال طالباني والتي كانت تسمى فرسان صلاح الدين في كردستان لكن جماعة ابراهيم – جلال كانت تأمل من الحكومة بـ مميزات اخرى لكسب ثقة الجمهور بالتحالف السلطة [٨] .

نتيجة لهذا التوتر في العلاقة بين الطرفين هاجمت قوات الملا مصطفى البارزاني القوات الحكومية وكذلك هاجمت قوات ابراهيم أحمد – جلال طالباني في ١٢ تشرين الاول عام ١٩٦٨ واستمرت المعارك ٦ ايام كانت نتيجتها السيطرة على منطقة قرداغ ومقتل قيادي بارز من جماعة جلال طالباني المدعو كامل ملا ويس والحقت خسائر كبيرة بقوات جماعة ابراهيم احمد – وجلال وعلى اثرها انسحبوا الى كركوك مقرين بالهزيمة التي لحقت بهم من قوات الملا مصطفى البارزاني رغم وصول فوج من الجيش النظامي ارسلته الحكومة لمساندتهم في العودة الى القتال ضد قوات البيشمركة لكنهم رفضوا [٩] ، عملت حكومة حزب البعث على التقليل من حدة التوتر والركون والتروي والسكون وتهدئة الاوضاع مع الملا مصطفى البارزاني ليتسنى للحكومة كسب الوقت وذلك لان حزب البعث كانت شعبيته في هذه المدة ضعيفة جداً وكذلك خوفهم من طموح الضباط العسكريين من داخل الحزب والمتمثل بـ صالح مهدي عماش. وحردان عبد الغفار التكريتي لذا لم يرغب الجناح اليميني البكر وصدام من حسم النزاع عسكرياً الملا مصطفى البارزاني [١٠] لذا اقدمت الحكومة على اتخاذ حزمة من القرارات بشأن القضية الكردية في

مؤتمرها القطري السابع المنعقد في اواخر عام ١٩٦٨ [١١]وبداية ومن ابرزها واهمها الالتزام بحق الكرد في في التمتع بحقوقهم القومية تحت مظلة الوحدة الوطنية والرغبة في حل المشكلة الكردية بالطرق الدبلوماسية على اساس بيان البزاز لعام ١٩٦٦ [١٢].

اوجست حكومة البعث خوف من الانتهاكات مع الاكراد مع تزايد الدعم العسكري والمادي الذي يحصل عليه الاكراد من ايران حيث تم تزويدها بـ الاسلحة والمعدات المتطورة لغرض مجاراة الجيش النظامي الحكومي وهذا تدخل سافر في شؤون العراق الداخلية ، لهذا أعلنت الحكومة عن رغبتها في شباط ١٩٦٩ القيام بتنفيذ اهم بنود بيان البزاز بالمقابل تجاهل البارزاني الذي فسر عرض الحكومة بضعف موقفها ، معتمداً في الوقت نفسه على الدعم الايراني له ، فضلا من ان الحكومة لم تقطع علاقتها مع مجموعة ابراهيم احمد – جلال طالباني تلك العلاقة التي رغب البارزاني بأنهائها [١٣] .

لهذه الاسباب هاجمت قوات الملا مصطفى البارزاني بعد وضع خطة مدروسة حيث قاموا على تدريب عدد من البيشمركة على العملية الهجومية لغرض تحقيق الغرض منها بكل دقة ونجاح حيث عملوا على استطلاع الموقع المراد استهدافه في نهاية كانون الثاني ١٩٦٩ ، وفي ١ – ٢ من شهر آذار عام ١٩٦٩ بدأت العملية في الساعة ٩ ليلاً حيث تم قصف الموقع من سلاح المدفع الذي استمر في القصف لمدة تزيد على الساعتين اذ كانت نتيجة هذه العملية التخريبية اندلاع حريق هائل في المنشأة النفطية بادرت الحكومة بأرسال طائرات استكشاف الغرض منها معرفة المنفذين والقاء القبض عليهم لكن الحكومة لم تستطيع تحقيق الهدف المنشود وهذا ما سعى اليه الملا مصطفى البارزاني في استعراض قواه امام السلطة لتحسب له حساب وتضعه ضمن أولوياتها في حل مشاكلها معها والابتعاد عن الجانب الآخر المتمثل بـ ابراهيم احمد – جلال طالباني[١٤].

هناك اسباب عديدة دفعت حكومة حزب البعث الى التفاوض مع الأكراد ومن ابرز هذه الاسباب التهديد الايراني والغاء الجانب الايراني معاهدة ١٩٣٧ الخاصة بشط العرب في نيسان ١٩٦٩ وزادت حدة التوتر بين الطرفين نتيجة الاجراء الذي قامت به ايران فعملت الحكومة العراقية على ارسال مذكرة رسمية في ٢١ نيسان ١٩٦٩ الى كافة الهيئات الدبلوماسية الموجودة في العراق لشرح المعاهدة وبنودها وقرار ايران بـ الغائها [١٥]، اضافة الى ذلك التهديد الايراني والغاءه معاهدة ١٩٣٧ الخاصة بشط العرب في ٢٧ نيسان ١٩٦٩ حيث اصدرت ايران عن طريق وزارة الخارجية بيان يوم ٢٧ نيسان ١٩٦٩ بينت وسلطت الاضواء على ان الحكومة الايرانية تعتبر المعاهدة ملغاة[١٦] بالمقابل وجهت الحكومة العراقية عن طريق وزارة الخارجية مذكرة شديدة اللهجة في ٢٨ نيسان ١٩٦٩ الي السفارة الايرانية الموجودة في العاصمة بغداد والخاص بمشاكل وسوء المعاملة التي يتعرض لها كادر القنصلية العراقية في بوشرمن قبل السلطات الايرانية التي استغلت ء العلاقة بين الطرفين[١٧] .

ونتيجة الحشود والحملات الاعلامية الايرانية قدم ممثل العراق في الأمم المتحدة في ١٣ ايار ١٩٦٩ مذكرة الى مجلس الأمن الدولي بناء على أوامر من الحكومة يعلم المجلس بالوضع المتأزم بين الجارتين العراق وايران ان هذه الاضطرابات وتدهور العلاقات بين الجانبين هي في صالح الاكراد الذين استفادوا من هذا الوضع المتأزم وانشغال الحكومة عن تحركاتهم ونشاطهم. يضاف الى ذلك ان هناك

عامل ضاغط آخر على نظام حزب البعث في هذه المرحلة التأريخية الا وهو شعوره بالخطر من الجناح اليساري البعثي الموالي لسوريا والذي يؤيده اغلب البعثين في العراق[١٨] فضلاً عن الصراع داخل حزب البعث ما بين الجناحين العسكري والمدني زيادة على ذلك أضاف صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة سبباً آخر هو ضعف الحكومة وعدم جاهزيتها للدخول في مواجهة عسكرية ، اثناء لقاءه مع عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الألماني الموحد هورست زاندرمان نائب رئيس مجلس الدولة رئيس مجلس نواب الشعب في المانيا [١٩] .

ثانياً: المفاوضات بين الحكومة العراقية وقادة الحركة الكردية :

ادركت الحكومة العراقية أن العمليات العسكرية لم تحقق نتائجها المطلوبة في حل المسألة الكردية فقررت أن توقف القتال وتتجه الى التفاوض مع الحركة الكردية وحل المسألة بالطرق السلمية، فأرسلت موفداً الى البارازاني عرض عليه رؤية الحكومة العراقية في حل المسألة الكردية واستمع الى مطالب البارزاني[٢٠]، وفي أثناء اللقاء مع البارزاني عرض عليه رغبة الحكومة العراقية في اجراء حوار مع القيادة الكردية والتوصل الى حل سلمي وعلى أثر اللقاء اجتمع البارزاني مع أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وابدوا استعداهم للتفاوض مع الحكومة العراقية [٢١]، وفي تشرين الثاني عام١٩٦٩ ارسلت الحكومة العراقية وفدا برئاسة سمير عزيز النجم الذي نقل الى البارزاني رغبة الحكومة بالتفاوض مع الاكراد من أجل التوصل الى حل سلمي للمسألة الكردية، وبعد عودة الوفد الحكومي الى بغداد ارسل البارزاني احد اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الى بغداد وهو دارا توفيق لكي يتفاوض مع الحكومة العراقية والتقى مع صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في ذلك الوقت وتفاوض معه على مجموعة من المطالب منها الحصار الاقتصادي واعادة المفصولين اضافة الى مسألة الحكم الذاتي التي عدها الأكراد أساسا من اجل حل المسألة الكردية[٢٢]، وفي كانون الثاني ١٩٧٠ اخذت عملية التفاوض تنشط من خلال الوفود الرسمية بين الحكومة العراقية والحركة الكردية اذ وصل وفد كردي الى بغداد يحمل مقترحات البارزاني الى الحكومة العراقية في ٧ كانون الثاني ١٩٧٠ وبعد ذلك زار صدام حسين في ١٢كانون الثاني ١٩٧٠ شمال العراق وبحث مع البارزاني حل المسألة الكردية ونزع السلاح من جماعة جلال الطالباني وتسليم البيشمركة لأسلحتهم الثقيلة وتحويل قسم منهم الى حرس حدود[٢٣] .

ارسلت الحكومة العراقية وفدا برئاسة حردان التكريتي الى شمال العراق ومن خلال التفاوض تم الاتفاق على أن يرسل الأكراد وفد يزور العاصمة بغداد من أجل التفاوض مع الحكومة العراقية [٢٤] وفي٣ شباط ١٩٧٠ ذهب وفد كردي الى بغداد برئاسة الدكتور محمود عثمان لإجراء المفاوضات مع الحكومة العراقية لكن الوفد الكردي لم يلتق خلال مدة تواجده في بغداد اي مسؤول كبير في الحكومة العراقية ولم يتوصل الى اي اتفاق الأمر الذي ادى الى توقف المفاوضات حتى نهاية شهر شباط ١٩٧٠[٢٥]، وخلال هذه المدة انقطعت الاتصالات بين الحكومة العراقية والجانب الكردي وبدأ الخلاف يعود من جديد الامر الذي دفع صدام حسين التوجه الى شمال العراق في ٨ آذار ١٩٧٠ من أجل التفاوض وايجاد حل للمسألة الكردية ومن خلال المفاوضات اكد على عدم عودته الى بغداد بدون التوصل الى اتفاق مع الاكراد، ويبدو ان الحكومة العراقية كانت تعمل على ايجاد حل الى المسألة الكردية بالطرق السلمية والعمل على تهدئة

الوضع الداخلي من أجل الحفاظ على الجبهة الداخلية وعدم اضعاف الدولة . ومن ثم وفي ضوء سير المفاوضات تم التوصل الى صياغة بيان ١١ آذار ١٩٧٠[٢٦].

ثالثاً: بيان ١١ أذار عام ١٩٧٠ :

بدأت المفاوضات وبشكل سري في ايلول ١٩٦٩ بين الطرفين وقد مثل الملا مصطفي البارزاني في المفاوضات محمود عثمان عضو المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكردستاني رئيس الوفد . بعض السياسيين الاكراد انجال مصطفى البارزاني وهم ادريس ومسعود اضافة الى عزيز شريف الذي ادى في المفاوضات دور الوسيط لتقريب وجهات النظر بين الطرفين ، كانت شروط الملا مصطفى البارزاني هو ان تقوم الحكومة بقطع علاقتها مع جماعة ابراهيم احمد جلال طالباني وحل تشكيلات فرسان صلاح الدين ، لكن هناك مشاكل رافقت المفاوضات منها كركوك حين طالب الاكراد بالعمل علي ضمان الحكم الذاتي ومناطق اخرى ثانوية حتى تصل الى خانقين وهذه المناطق هي مناطق غنية بالنفط . لكن الحكومة ابدت قلقها من هذه المطالب لأنها ستهدد امن المركز كذلك طالب الاكراد بـ ان يكون لهم ممثل في مجلس قيادة الثورة لكن السلطة رفضت ذلك معللة السبب ان البلد يمر بمر. حلة انتقالية والمطلوب هو بقاء المجلس تحت سيطرة حزب البعث كذلك رفضت السلطة بـ انشاء مجلس تشريعي خاص بالأكراد في فترة آمدها عامين حيث كان مطلب كردي لكنه رفض [٢٧] ، استمرت الحكومة في محاولة احتواء القضية الكردية ، ولتحقيق هذا الهدف بدأت في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٠ مفاوضاتها مع الاكراد الذين مثلهم في هذه المدة الملا مصطفى البارزاني فيما مثل صدام حسين الجانب الحكومي في المفاوضات[٢٨]. والتي خرجت من طابعها السري الذي كان متفق ان تسير به الى العلن لتصبح رسمية مباشرة وبدون وسيط ، وشدد البارزاني خلالها ان تقطع الحكومة علاقتها ، مع جماعة ابراهيم احمد – جلال طالباني ، لم يكن امام الحكومة خيار غير ابداء الموافقة إدراكا منها لضعف تأثير هذه الجماعة وقوة البارزاني على الساحة الكردية[٢٩].

توصل الطرفان الى اتفاق وقع في الحادي عشر من اذار ١٩٧٠ ، وبناءاً على طلب من احمد حسن البكر وافق مصطفى البارزاني على عدم اعلان بعض بنود الاتفاق والتي اثيرت حولها العديد من المشاكل والمناقشات وذلك لحراجة الموقف الذي تسببه هذه المواد لسلطة البعث منها تحديد فترة انتقالية لتنفيذ البيان مدة أربع سنوات قبل اعلان الحكم الذاتي للأكراد أما الأمر الثاني الذي بقى سراً حسب اتفاق الطرفين هو اجراء تعداد سكاني لمحافظة كركوك في ١١ آذار ١٩٧١ وكان المطلوب من هذا البند هو تحديد المناطق المتنازع عليها وبعد اجراء الاحصاء يتم الاستفتاء لكن السلطة رفضت الاستفتاء جملة وتفصيلا[٣٠] .

كما جاءت المراسلات بين احمد حسن البكر رئيس الجمهورية والملا مصطفى البارزاني اننا ايها الاخ تنظر الى الحل المنشود لتآخي القوميتين على انه هو القضية المبدئية والوطنية التي تواجهنا ، اما التفصيلات فهي دون ذلك على كل حال لان احلال السلام في ربوع الوطن وفي اطار الحل الوطني الديموقراطي للمسألة الكردية اكبر بكثير من جزئيات الاشياء التي فرضتها علينا مراحل الاصلاح وليس في نيتنا ، ايها الاخ ، جعل النقاط الي مازالت قيد المناقشة عقبة في احلال السلام وتوطيد الأخوة العربية

الكردية ، وليس لنا اعتراض على مضمونها لكننا نجد في أدراجها ما يؤثر على سمعة حزينا وسمعة الثورة والحكم ، وهذا ما يضعف الحل نفسه ، وليس الينا جميعاً ولا سيما ان سمعة الثورة وهيبتها هي سمعتكم وهيبتكم بالإضافة الى ان التفاعل بهذه الطريقة ، وهي طريقة الاحراج والاشتراط تنقص من السمة الوطنية والاطار الوطني الذي نتحرك من خلاله وتوفر الفرص الملائمة لأعداد الحل من اجل لضم الطريق وتضليل البسطاء من ابناء الشعب ، حضرة الاخ انني على ثقة من ان حكمتكم وحسن درايتكم وتقديركم للأمور وللظروف التي يمر بها وطننا وامتنا العربية والقضية الكردية نفسها ستكون رافعاً وسنداً لاجتياز الخطوة الاخيرة المتبقية والتي ننظر اليها من جانبنا كبداية للخطى البناءة لتحقيق السلام وتوطيد الأخوة بين ابناء شعبنا العظيم[٣١].

وقد نص الاتفاق المعلن على النقاط الآتية :

- ان تصبح اللغة الكردية لغة رسمية وتستخدم كلغة للتعليم في المدارس الكردية ،واللغة الثانية في بقية المحافظات العراقية .
- يكون الموظفون في المناطق ذات الاغلبية الكردية من الكرد أو من الذين يجيدون اللغة الكردية[٣٢].
- مشاركة الشعب الكردي في السلطة التشريعية العراقية حسب النسبة السكانية في العراق.
- أن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية من المكون الكردي [٣٣]
- مشاركة الأكراد في الحكومة العراقية ويتم تعيينهم في المناصب الحكومية بما فيها الوزارات والجيش وتقوم الحكومة العراقية بتخصيص رواتب تقاعدية الى عوائل الشهداء وكذلك العجزة والعاطلين عن العمل[٣٤].
- وضع ميزانية خاصة من أجل تطوير مناطق شمال العراق .
- اعطاء الحكومة العراقية الى الشعب الكردي الحق في انشاء المنظمات الاجتماعية كمنظمات الطلاب والمعلمين والمنظمات النسوية وغيرها من المنظمات و عودة المشردين من السكان الأكراد والعربي الى مناطق سكناهم [٣٥]. بالاضافة العمل على تطبيق قانون الاصلاح الزراعي في شمال العراق وتعديله بالشكل الذي يؤدي الى تصفية مع القطاعيين وحصول الفلاحين على اراضي زراعية مناسبة وفضلا عن اعفائهم من الضرائب .
- الاتفاق على تعديل الدستور العراقي المؤقت بالشكل الذي يؤدي الى ضمان حقوق الكرد وان الشعب العراقي يتكون من قوميتين العرب والأكراد .
- تسلم الإذاعة الكردية والاسلحة الثقيلة الى الحكومة العراقية ويكون ذلك مرتبطا بتنفيذ المراحل الاخيرة للاتفاق .
- الاتفاق على تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع بنود البيان .
- يتم التشاور مع اللجنة المشرفة على تنفيذ البيان بعد اعلانه والعمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل توحيد المحافظات والوحدات الادارية التي يكون سكانها من الاغلبية الكردية وفقا الى الاحصاءات الرسمية[٣٦].

- العمل من اجل تعزيز الثقافة والتعليم الكردي[٣٧].

نتيجة اتفاق ١١آذار ١٩٧٠ تم تشكيل لجنة من الطرفين سميت لجنة السلام مهمتها هي الاشراف على ما يتم تنفيذه من البنود الاتفاق وهي الاداة التي ينفذ بها البيان وقد اعطيت صلاحيات من قبل مجلس قيادة الثورة بمعنى ان أي قرار يصدر من هذه اللجنة هو واجب التنفيذ الا أن قرارات هذه اللجنة كانت لا تنفذ بسبب روتين المؤسسات الحكومية ، والذي وضع بتعمد من الحكومة كونها لا ترغب في تنفيذ بنود البيان[٣٨]، برزت مشاكل بعد الاتفاق ما بين الجانبين منها ما اكده حزب البعث على اعتبار اربيل عاصمة الكرد بينما اصر الملا مصطفى على اعتبار كركوك هي العاصمة لأنه يعلم ان اربيل هي محافظة كردية خالصة ولا يمكن المساس بها عكس كركوك التي تضم خليط من الاكراد والعرب[٣٩] وقد برزت مشكلة أخرى بعد البيان تمثلت بالمناطق المختلطة التي يوجد فيها مع الأكراد قوميات وطوائف كما هو الحال في مدينة كركوك والموصل وديالي حيث أدعى الأكراد اجراء تعداد سكاني لغرض تحديد اغلبية ساكني هذه المدن ولكن حزب البعث كان يرفض ذلك رغم أن هذا البند لم يذكر في البيان [٤٠] . جاءت محاولة اغتيال ادريس البارزاني مشكلة تضاف الى مجموعة المشاكل ، وتزداد من تعقيد الأمور التي اخذت تظهر بعد الاتفاق ففي ٢ كانون الاول ١٩٧٠ تعرض أدريس البارزاني الى محاولة اغتيال واتهمت اجهزة الحكومة بأنها تقف وراء هذه العملية التي نجا منها نجل الملا مصطفى البارزاني[٤١] عندها ارسل صدام رسالة الى الملا مصطفى البارزاني قال فيها ان المقصود ليس نجلكم وانما علاقتنا ويقف ورائها الاستعمار لضرب اتفاقنا، وهذه الاعذار التي يتحجج بها البعث بعد كل عملية فاشلة يقومون بها ضد شركائهم من كافة الاحزاب والطوائف دون استثناء.

تعثرت مسيرة تنفيذ بيان ١١ آذار ١٩٧٠ مع انها كانت تستند الى دعم وتأثير جماهيري واسع مع دعم من بقية القوى داخل البلاد وخارجها وثم أن الطرفين ما زالا يعلنان تمسكهما الشديد بضرورة تنفيذ البيان نصاً كأساس ثابت لحل القضية الكردية وتقوية الجبهة الداخلية لكن الاكراد استمروا في التعاون من اجل تطبيق الاتفاقية التي كانوا يحلمون بها لما تضمنه من بنود وارادوا اقتناص الفرصة واستثمارها رغم علمهم ان حزب البعث لم يكن جاداً في تنفيذ الاتفاق ، حيث اخذ مجلس قيادة الثورة تنفيذ قرارات لصالح الأكراد ولكنها ليست في الصميم مثلاً تعيين علي عبد الله عضو المكتب السياسي للحزب الديموقراطي محافظاً للسليمانية في الثالث من كانون الثاني ١٩٧١[٤٢].

استعمال اللغة الكردية في كردستان ، وبدأت الصحف الكردية بالصدور ، اعادة تعمير القرى ، المباشرة بـ تنفيذ الاصلاح الزراعي نزع سلاح الفرسان[٤٣]. أعلن رئيس اللجنة العليا لشؤون الشمال صدام حسين قرار محاكمة الفرسان الذين لا يسلمون اسلحتهم في محكمة الثورة في ٧ حزيران ١٩٧١ وذلك لإثبات حسن نوايا الحكومة في تنفيذ الاتفاق[٤٤]. اثارت سلطة البعث مشكلة جديدة مضافة الى مجموعة المشاكل بين الجانبين وتمثلت بـ أعلان ميثاق العمل الوطني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧١ على لسان صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والذي نص على فتح حزب البعث حواراً مع الحزب الشيوعي العراقي مما ادى زيادة التوتر مع الاكراد ، حيث كان فحوى الاعتراض على آلية ومضمون هذا الاعلان والتوقيت الذي جاء فيه على الرغم من وجود الاكراد كركيزة ثالثة من هذا الميثاق هناك مشكلة اخرى

زادت الأمر تعقيداً الا وهي رفض الحكومة مرشح الحزب الكردستاني حبيب محمد كريم نائب لرئيس الجمهورية كونه كردي فيلي من اصول ايرانية ، ان الموافقة على ترشيحه تعني الاعتراف من الحكومة بأن الكرد الفيلين عراقيين .

اجرت الحكومة العراقية مفاوضات مع الاتحاد السوفيتي تركزت حول النفط ومستحقات وحقوق العراق في شركات النفط ١٩٧٢ ، وقد ادت هذه المفاوضات الى عقد معاهدة مع الاتحاد السوفيتي في نيسان ١٩٧٢ وقد ادت هذه المفاوضات الى ازاحة القضية الكردية عن الصدارة في المشهد السياسي واصبح ينظر على انها قضية ثانوية وهذا ما اغاض الاكراد بالمقابل اصبح العراق اكثر قوة بعد توقيع المعاهدة وتصالحها الشيوعيين[٤٥] ، ومن هنا نجد ان حزب البعث اصبح اقوى من السابق واخذ يماطل في تنفيذ بنود الاتفاق ١١ آذار ١٩٧٠ لتقاربه مع الحزب الشيوعي العراقي من خلال تحوله الى اقامة علاقات اقتصادية مع ا الاتحاد السوفييتي والتهيؤ لإعلان التأميم الشركات النفطية من خلال الاعتماد على لاتحاد السوفيتي كحليف رئيس ضد الشركات الاجنبية وكان من نتائج هذه العلاقة انه عزز علاقاته مع الحزب الشيوعي العراقي على حساب الاكراد ، ايضاً وضعت الحكومة عراقيل في تنفيذ التعداد السكاني على تعريبها بنقل واقامة عرب في المناطق الكردية[٤٦].

المبحث الثاني- تدهور اوضاع كردستان العراق منذ ١٩٧١ حتى ابرام اتفاقية الجزائر ١٩٧٥

اولا: محاولة أغتيال مصطفى بارزاني ١٩٧١ :

اجتمع الملا مصطفى البارزاني بأعضاء الوفد في ٢٩ / ايلول / ١٩٧١ في الساعة الرابعة وخمس واربعون دقيقة مساءاً مرحباً بهم وبعد مدة لا تتجاوز عشر دقائق من بدء الاجتماع قام ابراهيم الخزاعي بفتح جهاز التسجيل الصوتي من اجل توثيق المقابلة بين الوفد والملا مصطفي البارزاني وبصورة سرية وكان تشغيل المسجل بداية الانفجار وعلى اثره توفي كل أعضاء الوفد بأستثناء الملا مصطفى البارزاني الذي حال بينه وبين الموت النادل الذي يقدم القهوة والذي توسط بينه وبين ابراهيم الخزاعي[٤٧] .

اصيب الملا مصفى البارزاني بجروح بسيطة ومات اثنان من البيشمركة وهم زبير البارزاني ومحمود شريف وقد جرح العديد من الاشخاص ' وبعد خروج الملا من محل الاجتماع قام سائق السيارة الحكومية التي تقل الوفد برمي رمانة يدوية على الملا مصطفى البارزاني ادت الى اصابته بجروح فأسعفه على الفور الدكتور محمود عثمان بعد ذلك استطاع الحرس الموجود في المنطقة ، سائق السيارة الذي قام بالعملية ، اما سائق السيارة الثانية التي كانت مع الوفد بعد ان قاوم الحراس استطاع الوصول الى احدى البنايات وبرفقته احد الاشخاص ومن هناك دارت مناوشات بين الطرفين انتهت بمقتل الشخصين . اسفرت محاولة اغتيال الملا مصطفى البارزاني عن مقتل ٩ من رجال الدين وهم كل من عبد الوهاب الاعظمي ، باقر المظفر ، عبد الجبار الاعظمي ، ابراهيم الخزاعي ، غازي الدليمي ، نوري الحسيني ، أحمد محمد قاسم ، أحمد عبد الله ياسين الهيتي ، وكان ضمن القتلى السائقان اللذان اقلا الوفد وهم كل من سلمان كوفي ومحمد كامل اسماعيل ، اضافة الى مقتل اثنان من الجانب الكردي وهم سليم زبير البارزاني و محمود شريف ، اما الجرحى في العملية فقد كانت حصيلتها ١٤ جريح كانوا اجمعهم من الجانب الكردي ومن ضمنهم الملا مصطفى البارزاني[٤٨] .

بعد انتشار نبأ محاولة الاغتيال التي حدثت في ٢٩ أيلول ١٩٧١ والمستهدف بها كان الملا مصطفى البارزاني ارسلت القيادة القطرية لحزب البعث برقية تهنئ الملا بـ السلامة ونجاته من محاولة الاغتيال وابدت الحكومة استعدادها الكشف عن المتورطين بالعملية ومن يقف ورائهم وما كان من الملا مصطفى البارزاني الا ان يقول ان الذين نفذوا العملية جاءوا من بغداد وعلى اثر هذه الامور ارسل رئيس الجمهورية احمد حسن البكر عبد الستار الجواري وزير التربية مندوباً من الحكومة للإعراب عن مواساتها واسفها لما حصل وقد تم تشكيل لجنة لغرض التحقيق في الحادث مكون من حامد العاني وكيل وزير الداخلية ومدير امن اربيل حازم القاضي والشيخ رضا كولاني مدير الشرطة وعلي عبد الله اضافة الى احسان شيرزاد وزير الشؤون البلدية ونافذ جلال وزير الزراعة [٤٩]، وبعد الانتهاء من التحقق من عملية الاغتيال لم تتوصل اللجنة الى أي شيئ وكان الجميع يعلم ما ستؤول اليه نتيجة اللجنة كون للحكومة يد في عملية الاغتيال ، علما ان الاكراد سلموا جميع الجثث الى الحكومة العراقية ما عدا سائق لم تسلم جثته وقد سبب هذا الامر الذعر لدى السلطة لاعتقادها بأن السائق حي وسيعترف بكل شيء فما كان من الحكومة الا القبض على كل من له صله مع السائق ورميهم بالمعتقل ، اراد الاكراد قطع العلاقة مع الحكومة واعلان حالة التمرد والحرب ضدها الا ان الملا مصطفى البارزاني رفض ذلك قائلاً " كلا بدأنا القتال فليكن من اجل كركوك وخانقين وسنجار لابسببي" ثم عادت الأمور الى طبيعتها بين الطرفين وخاصة بعد عودة الوزراء الكرد لممارسة اعمالهم الرسمية في وزاراتهم[٥٠].

ثانياً: اتفاقية الجزائر ١٩٧٥:

لقد كانت الحرب الدائرة في شمال العراق شرسة جدا وتنبئ بنهاية غير محمودة العواقب ، وكان استمرارها يكلف الحكومة العراقية خسائر كبيرة ، إذ كانت تنفق يومياً حوالي ثلاثة ملايين دينار عراقي اي ما يعادل (١٠ ملايين دولار امريكي)، فضلاً . عن الخسائر البشرية والمادية ، لذا فقد بدأت القيادة العراقية تلمح الى امكانية حصول تفاهم مع ايران ، واخذ صدام حسين ، نائب رئيس الجمهورية العراقية، يعرض بشكل غير مباشر امكانية تعديل الحدود في شط العرب مقابل قيام ايران بقطع مساعداتها عن الكرد ، مما لاقى استحسان الشاه [٥١]، وانسجاماً ، مع تلك التوجهات قامت الحكومة الجزائرية في شهر اب عام ١٩٧٤ بعقد اجتماع ضم وزيري خارجية العراق وايران ، نوقش خلاله العديد من القضايا كان ابرزها قضية شط العرب[٥٢] باعتبارها من ابرز القضايا التي من الممكن ان تدفع ايران الى الجلوس على مائدة المفاوضات مع الحكومة العراقية .

وفي مؤتمر القمة العربية الذي عقد بالرباط في المملكة المغربية في تشرين الثاني من العام نفسه عرض صدام حسين، قضية العلاقة ايران ، لذا قرر العاهل الاردني الملك حسين بن طلال (١٩٥٢-١٩٩٩) ان يقوم بدور الوساطة بين البلدين كما نشطت وساطة مصرية علنية، إذ عرض الرئيس المصري انور السادات (١٩٧٠-١٩٨١) على الشاه حل الخلافات بين ايران والعراق [٥٣] .

ولم تكن تلك الاخبار بعيدة عن الادارة الامريكية، ففي التاسع عشر من شباط عام ١٩٧٥ ابلغ هنري كيسنجر الرئيس الامريكي جيرالد فورد أن هناك مساع للبدء بمفاوضات بين الشاه محمد رضا بهلوي ونائب الرئيس العراقي صدام حسين، وقد تكون القضية الكردية على رأس تلك المفاوضات ، لذا فقد

ارسل في اليوم اللاحق رسالة اطمئنان الى الملا مصطفى البارزاني من دون ان يضمنها اية اشارة الى خطط الشاه في الحكومة العراقية، وفي اطار تلك الجهود قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارة الى كل من مصر والاردن في المدة بين يومي السادس والثاني عشر من كانون الثاني وكانت القضية الابرز التي استحوذت على المحادثات التي اجريت هي النزاع مع العراق وضرورة انهائه بشكل يضمن مصالح البلدين[٥٤]، ومن الطبيعي ان تؤدي تلك التحركات الى اثارة خشية القيادة الكردية على مستقبل الحركة المسلحة، وبدأ بعض القادة الميدانيين الكرد بطرح تساؤلات حول امكانية تفاهم ايران مع العراق والتخلي عن الحركة الكردية المسلحة ، وبعد مناقشات مطولة أوضح الملا مصطفى بقوله : اذا كان الامر متروكاً لإيران فأنها ستتفق ولكن هناك من هو اكبر منها في العملية . في اشارة الى الولايات المتحدة الامريكية، مما يدل على الثقة التي كان يوليها الملا مصطفى البارزاني للجانب الامريكي، فضلاً عن اعتقاده بأن قرار الشاه بشأن دعم الحركة الكردية لم يكن مستقلاً وائما مره ا مرهوناً الى حد كبير بالموقف الأمريكي وبالفعل حاول الملا مصطفى البارزاني الالتجاء الى الولايات المتحدة الامريكية من اجل الحصول على الدعم اللازم له، فارسل في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٥ رسالة مطولة الى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية ، عبر فيها عن خشيته من ان يكون التقارب العراقي –الايراني على حساب القضية الكردية ، وابدى الملا مصطفى رغبته في الحصول على المساعدات العسكرية الامريكية لتحسين وضعه في شمال العراق ، لكي يستغل حلول شتاء عام ١٩٧٥ لتحقيق تقدم ميداني في ساحة المعركة، كما طلب البارزاني من كيسنجر ان يوافق على ارسال مبعوث شخصي منه الى الولايات المتحدة الامريكية لعرض طلبات الكرد بشكل مباشر امام الادارة الامريكية[٥٥].

ويظهر ان تلك الطلبات الكردية لم تكن تحظى بموافقة وقبول مدير الاستخبارات المركزية الامريكية وليام كولبي William Colby ، لأدراكه ان الهدف من تلك الزيارة هو الالحاح على تقديم المساعدات العسكرية، وهو الامر الذي لا تستطيع الادارة الامريكية تقديمه انذاك ولعل ذلك ارتبط بقرار امريكي بشأن ايقاف المساعدات الى الكرد، فقد باتت ادارة الرئيس فورد غير مقتنعة بجدوى استمرار المساعدة للحركة الكردية خصوصاً وان تلك المساعدة تكلف الادارة الأمريكية مبالغ طائلة ، فضلاً عن الاعتقاد الذي ساد في دوائر صنع القرار الامريكي من ان تسوية النزاع بين ايران والعراق بمثابة خطوة مهمة لاحتواء نظام بغداد وتحويله الى أداة لخدمة مخططاتها الاستراتيجية في المنطقة[٥٦]. ويمكن اضافة سبب آخر ساهم في امتناع الادارة الامريكية عن مساعدة الكرد وهو ما صرح به كولبي موضحاً " في ذلك الربيع ، كان لدينا في جنوب شرق آسيا قصصاً اخرى مأساوية واكثر اهمية بالنسبة لنا " في اشارة الى سقوط كمبوديا وفيتنام الجنوبية[٥٧].

ويبدو أن خشية الملا مصطفى البارزاني كانت مبررة الى حد ما، فعلى هامش مؤتمر قمة اوبك[٥٨] التي اقيمت في الجزائر في مطلع شهر آذار عام ١٩٧٥ التقى الشاه محمد رضا بهلوي بصدام حسين ، وتناقشا مطولاً بشأن العلاقات بين البلدين لاسيما قضايا الحدود ومساعدة ايران للحركة الكردية المسلحة، و جاءت تلك المناقشات نتيجة وساطات وجهود مكثفة من مصر والاردن وبترتيب مباشر من الرئيس الجزائري هواري بومدين (١٩٦٥–١٩٧٨)، واسفرت تلك المناقشات عن توقيع اتفاق يوم السادس

من شهر آذار عام ١٩٧٥ عرف بـ" اتفاقية الجزائر" تضمنت العديد من التنازلات من الحكومة العراقية منها :

- اشار الاتفاق الى ترسيم نهائي للحدود بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .
- فضلاً عن ترسيم الحدود المشتركة في شط العرب .
- كما اتفقا على اعادة الأمن على طوال الحدود والالتزام بالحفاظ على رقابة حازمة وفعالة على حدودهما المشتركة من اجل وضع حد نهائي لجميع اعمال "التخريب" اينما كانت ومن اية جهة تأتي. في اشارة واضحة الى الحركة الكردية المسلحة[٥٩] .

وعلى الرغم من ان ذلك الاتفاق كان بمثابة خطوة اولي باتجاه تطبيع العلاقات بين العراق و ايران، الا ان هناك من كان يرى ومنهم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية التطبيق أو التنفيذ قد يكون عملية تمتد مدة زمنية طويلة وقاسية ، لأنه من المرجح ان كلا الطرفين سوف يراقب بحذر أية مؤشرات على خرق بنود الاتفاق وفي حالة حدوث أي شيء من هذا القبيل ربما يؤدي الى افشال الاتفاق[٦٠]. ورغم ذلك كانت اتفاقية الجزائر من ابرز التدابير الناجعة التي اتخذتها الحكومة العراقية للقضاء على الحركة الكردية المسلحة التي اندلعت منذ عام ١٩٧٤.

الخاتمة

كانت القضية الكردية من اهم المشاكل التي واجهت حكومة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ، بفعل الدور الخارجي الذي كانت تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على العراق من اجل المحافظة على مصالحها ، ومنع العراق من التوجه نحو الاتحاد السوفيتي .

وعلى الرغم من الوعود الاصلاحية التي قدمتها الحكومة العراقية غير ان المساعي لم تثمر عن شيء بفعل الدور الذي لعبته ايران لاستغلال الاكراد لتنفيذ اطماعها الحدودية والتي كان آخرها الغائها اتفاقية سعد آباد عام ١٩٦٩ والموقعة عام ١٩٣٧ وزيادة المساعدات للأكراد بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية لتحقي اهدافها الى جانب اطماعها في الخليج العربي، وفي مسعى آخر قامت الحكومة العراقية بخطوة لتجنب القتال مع الأكراد اولاسباب اخرى تتعلق بالضروف الاقتصادية للعراق اومايتعلق بالوضع الاقليمي ، وقعت الحكومة العراقية اتفاقاً في الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ يضمن للأكراد حقوقهم .

أثبتت القضية الكردية بوضوح، مدى تجذرها وتعقيدها، حيث نال هذا المكون الأحقية في المطالبة والمغالبة السياسية والمقاومة المسلحة، بعد أن وقفت المواثيق الدولية إلى جانب حقوقه القومية.

لقد نظرت حكومة البعث إلى مسألة الحكم الذاتي على أنها مسألة شكلية، ولم تكن لتعترف في مضمونها بمبدأ الحريات الديمقراطية خارج إطار القومية العربية، رغم أن القضية القومية الكردية كانت مفصلية لاستقرار العراق السياسي الداخلي.

إن قانون ١١ أذار ١٩٧٠، جاء بعد تضحيات جسام قدمها الشعب الكردي، وهذا بعد نضال طويل ميزه العنف، ولم تأت هبة من نظام الحكم في العراق منذ عقود مضت، لقد مثلت هذه الاتفاقية بحد ذاتها نصرا سياسيا لافتا، كما حققت تلاحما جماهيريا كرديا كبيرا، نالت بموجبه احتراما دوليا.

إن الممارسات الميدانية لحزب البعث بإعلانه الشكلي للحكم الذاتي في كردستان العراق في ١١ مارس ١٩٧٠، كان يتناسب مع حساباته الرسمية، وأن إجراءاته لم تكن كافية لحل الأزمة التي لم تحل إلا جزئيا، وأن هذا الاعتراف لم يجد طريقه نحو التجسيد الميداني عل الأقل في شكل حكم ذاتي فعلي في إطار دولة مركزية.

إن مسار الأحداث السياسية أثبت فيما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ أن اتفاقية الجزائر جاءت محصلة لتفاهمات سابقة بين إيران والعراق، على اعتبار أنها نوقشت في جولات ولقاءات سابقة، كما أن حكومة البعث لم تهتم بمسألة تنازلها عن جزء من سيادة العراق، بقدر اهتمامها بالقضاء على الحركة الكردية واجتثاثها وتصفيتها، في عصر اشتهر بعدم وجود صديق دائم ولا عدو دائم، بل هناك أصدقاء متحولون.

_ لقد أثبتت الأحداث بأن بعض القيادات الكردية كانت تفتقر إلى قراءة في تشابك العلاقات الدولية مع تصدع في الجبهة الداخلية وتضارب المصالح والانقسام السياسي بين زعاماتها، مع قصر نظر بعضها من خلال عدم إدراكها لخطورة تمييع أي صراع عندما يتم تدويله، بحيث يفقد أصحابه السيطرة عليه، وهذا ما عا ناه مصطفى بارزاني الذي قاد نضالا طويلا خاصة ضد الاستعمار بعد أن أدرك خطورة ذلك بالقول:.. إذا كنت ضد هذا الاستعمار فلن يسمح ذلك بأن تنمو أظافرك إلى درجة تستطيع معها حك جلدك.

الهوامش

١ . حازم صاغية ، بعث العراق _ سلطة صدام قياما و حطاما ، دار الساقي ، بيروت ٢٠٠٣ ، ص ٩٥ .

٢ . حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ، المعارف للمطبوعات ، ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٣٤٢ .

٣ . شفيق عبدالرزاق السامرائي ، صدام حسين فكرة السياسي ، مطبعة سوفتك ، ١٩٨٤ ، ص ٥٨ .

٤ . صحيفة الوقائع العراقية ، بغداد ، ١٩٦٨ .

٥ . نديم احمد الياسين ، القضية الكردية موقف ومنجزات ، منشورات وزارة الاعلام ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ١٨ .

٦ . محمد محمد الحيدري ، تاريخ العراق السياسي المعاصر ،ج٣ ، ط ١ ، المركز العراقي ، للمعلومات و الدراسات ، لبنان ،٢٠١٤ ، ص١٨١ .

٧ . ديفيد مكدول ، مصدر سابق ، ص ٤٩٠ .

٨ . محمد سهيل طقوش ، تاريخ الاكراد ، ط١ ، دار النفائس ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ٢٢٤ .

٩ . مسعود البرزاني ، البرزاني و الحركة التحررية الكردية ، ج٣ ، اربيل ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠٦ .

١٠ . ماريون فاروق سلوغت و بيتر سلوغت ، العراق الحديث من الثورة الى الديكتاتورية ، ترجمة : مركز الدراسات و الترجمة ، الزهراء للاعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٧٦ .

١١ . جبران شامية ، سجل الأراء و الوقائع السياسية في البلاد العربية ، ١٩٧٠ ، دار الابحاث للنشر ، بيروت ، ص ١٢٦ .

١٢ . حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٥٢ .

١٣ . منذر الموصلي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٦ .

١٤ . مسعود الرزاني ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص١١٠ .

١٥ . راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية الايرانية ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، رسالة ماجستير ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٨ .

١٦ . خالد يحيى العزي ، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات و القانون ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٥ .

١٧ . راضي دواي الخزاعي ، مصدر سابق ، ص ٨٩ .

١٨ . حسن العلوي ، العراق دولة المنظمة السرية ، ط١ ، مطبعة سبحان ، ايران ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٦ .

١٩ . حنا بطاطو ، العراق الكتاب الثالث ،الشيوعيون و البعثيون و الضباط الاحرار ، ترجمة : عفيف الرزاز ،ط١ ،منشورات فرصاد، طهران ، ٢٠٠٥ ، ص ٤١١ .

٢٠ . عبد الفتاح علي البوتاني ، ملا مصطفى البارزاني قائد الثورة الكردية و ملهمها ، دهوك ، ٢٠١٢ ، ص ١٠٥ .

٢١ . مسعود الرزاني ، مصدر السابق ، ٢٢٦ .

٢٢ . . كمال مظهر احمد ، مذكرات فؤاد عارف ، دار أراس .، اربيل ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٦٣ .

٢٣ . مسعود برزاني ، مصدر سابق ، ٢٣٥ ،

٢٤ . المصدر نفسه ، ص ٢٣٩ .

٢٥ . . مسعود برزاني ، مصدر سابق ، ٢٤١ .

٢٦ . عبد الفتاح البوتاني ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ .

٢٧ . محمد سهيل طقوش ، مصدر سابق ، ص ٢٣٦_٢٣٧ .

٢٨ . مسعود برزاني ، مصدر سابق ، ص ٢٣٤ .

٢٩ ، مجلة الثقافة الجديدة ، بغداد ، العدد ١٠ ، ١٩٧٠ ، ص ٢٤١ .

٣٠ . جامد محمود عيسى ، مصدر سابق ، ص ٢٢٦ .

٣١ . المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ .

٣٢ . مجموعة ابحاث للمؤلفين الكرد و الرؤس ، البرزاني و شهادة التاريخ ، ترجمة :بافي نازي و عبدي حاجي ، ط١ ، دار الحرية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٣ .

٣٣. محمد سهيل طقوش ، مصدر سابق ، ص ٢٤٠ .

٣٤. ديفيد مكدول ، مصدر سابق ، ص ٢٩٥ .

٣٥ . مجموعة ابحاث للمؤلفين الكرد و الروس ، مصدر سابق ، ص ٩٣ .

٣٦ . نديم احمد الياسين ، مصدر سابق ، ص ٥٩ .

٣٧ . ديفيد مكدول ، مصدر سابق ، ص ٢٩٥ .

٣٨ . مسعود برزاني ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٦٧١ .

٣٩. حازم صاغية ، مصدر سابق، ص ٩٧ .

٤٠. محمد الحيدري ، مصدر سابق ، ص ١٨٦ .

٤١ . رورهان ويسي خالد ، مشكلة المناطق المتنازع عليها في العراق ، اقليم كردستان انموذجا، مطبعة كركوك ،ط١ ، ص ٥٣ .

٤٢ . محمد الجيدري ، مصدر سابق، ص ١٨٧ .

٤٣ . محمد سهيل طقوش ، مصدر سابق ، ص ٢٤٠ .

٤٤ . ايوب بارزاني ، الحركة التحررية الكردية و صراع القوة الاقليمية و الدولية ، دار النشر حقائق المشرق ، سويسرا ، ٢٠١١ ، ص ٣٣٤ .

٤٥ . حسن ظاظا ، العراق في دراسة تاريخة السياسي ١٩٠٨_٢٠٠٥ ، ط١ ، دار الرؤية للطباعة و النشر ، سوريا ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧٧ _١٧٨ .

٤٦ . محمد سهيل طقوش ، مصدر سابق ، ص ٢٤١_٢٤٢ .

٤٧. احمد تاج الدين ، الاكراد تاريخ شعب و قضية وطن ، دار الثقافة للنشر، ط١ ، مصر ، ٢٠٠١ ، ص ١٣١ .

٤٨ ، مسعود البرزاني ، مصدر سابق ، ص ٢٦٤ .

٤٩ . حامد الجبوري ، عصر البكر و صدام شاهد على العصر ، منشورات قناة الجزيرة الفضائية ،ص ١٢ .

٥٠ . المصدر نفسه ، ص ١٨٣ .

٥١ . ديفيد مكدول ، مصدر سابق ، ص ٥١٠ .

٥٢ .جوناثان راندل ، امة في شقاق :دروب كردستان كما سلكتها ، ترجمة : فادي حمود ،ط ١ ، دار النهار للنشر، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ٢١١ .

٥٣ . حامد محمود عيسى ، مصدر سابق ٢٣٦ .

٥٤. صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ، مؤسسة البلاغ للطباعة و االنشر و التوزيع ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٢٢٤ .

٥٦ . حامد محمود عيسى ، مصدر سابق، ص ٢٣٦ .

٥٧ . الخرسان ، مصدر سابق، ص ٢٢٥ .

٥٨. راندال ، مصدر سابق ، ص ٢١٦_٢١٧ .

٥٩ . سيروب ستيبانيان ، منظمة البلدان المصدرة للنفط ، منشورات النفط و التنمية ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٨ _ ١٣ .

٦٠ . الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية العراقية ، النزاع العراقي _ الايراني ،ملف وثائقي ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٣١٤ .

٦١ . المصدر نفسه ، ص ٣١٥ .

قائمة المصادرو المراجع

_ احمد تاج الدين ، الاكراد تاريخ شعب و قضية وطن ، دار الثقافة للنشر، ط١ ، مصر ، ٢٠٠١ .

_ ايوب بارزاني ، الحركة التحررية الكردية و صراع القوة الاقليمية و الدولية ، دار النشر حقائق المشرق ، سويسرا ، ٢٠١١ .

_ حازم صاغية ، بعث العراق _ سلطة صدام قياما و حطاما ، دار الساقي ، بيروت ٢٠٠٣ .

_ حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥.

_ حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ، المعارف للمطبوعات ، ، بيروت ، ٢٠١٣ .

_ حسن العلوي ، العراق دولة المنظمة السرية ، ط١ ، مطبعة سبحان ، ايران ، ٢٠٠٥ .

_ حسن ظاظا ، العراق في دراسة تاريخة السياسي ١٩٠٨_٢٠٠٥ ، ط١ ، دار الرؤية للطباعة و النشر ، سوريا ، ٢٠٠٧ .

_ جبران شامية ، سجل الأراء و الوقائع السياسية في البلاد العربية ، ١٩٧٠ ، دار الابحاث للنشر ، بيروت .

_ جلال الطالباني ، مذكرات جلال الطالباني، بغداد ، ٢٠١١ .

_ جوناثان راندل ، امة في شقاق :دروب كردستان كما سلكتها ، ترجمة : فادي حمود ،ط ١ ، دار النهار للنشر، بيروت ، ١٩٩٧ .

_ خالد يحيى العزي ، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات و القانون ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠ .

_ حنا بطاطو، العراق الكتاب الثالث ،الشيوعيون والبعثيون و الضباط الاحرار، ترجمة:عفيف الرزاز ،ط١ ،منشورات فرصاد،طهران ، ٢٠٠٥.

_ ديفيد مكدول ، تاريح الاكراد الحديث ، ترجمة : راج ال محمد ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

_ رورهان ويسي خالد ، مشكلة المناطق المتنازع عليها في العراق ، اقليم كردستان انموذجا، مطبعة كركوك ،ط١ .

_ سليم مطر ، الذات الجريحة اشكاليات الهوية في العراق و العالم العربي ، ط٣ ، مركز دراسات الامة العراقية بغداد ، ٢٠٠٨ .

_ سعيد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٠ .

_ سعد ناجي جواد ، العراق و المسألة الكردية ، دار المدى لندن ، ١٩٩٠ .

_ سعيد محمد الخلفاوي ، الجمهورية الثانية ، بداية مرحلة جديدة من تاريخ العراق الحديث ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

_ سيف الدين الدوري ، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية و العسكرية في العراق ، الدار العربية للعلوم ، عمان ، ٢٠٠٨ .

_ شفيق عبدالرزاق السامرائي ، صدام حسين فكرة السياسي ، مطبعة سوفتك ، ١٩٨٤ .

_ صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ، مؤسسة البلاغ للطباعة و االنشر و التوزيع ، بيروت ، ٢٠٠١ .

_ عبد الفتاح علي البوتاني ، ملا مصطفى البارزاني قائد الثورة الكردية و ملهمها ، دهوك ، ٢٠١٢ .

_ قاسم البغدادي ، اللعبة الامريكية قناع ضباع جياع ، بغداد ، ٢٠١٠ .

_ فيبى مار، تاريخ العراق المعاصر البعث في السلطة ، ج ١، ترجمة :مصطفى نعمان احمد، دار مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد ،٢٠٠٩.

_ كمال مظهر احمد ، مذكرات فؤاد عارف ، دار أراس .، اربيل ، ٢٠٠٩ .

_ محمد محمد الحيدري ، تاريخ العراق السياسي المعاصر ،ج٣ ، ط ١ ، المركز العراقي ، للمعلومات و الدراسات ، لبنان ،٢٠١٤ .

_ محمد سهيل طقوش ، تاريخ الاكراد ، ط١ ، دار النفائس ، بيروت ، ٢٠١٥ .

_ مسعود البرزاني ، البرزاني و الحركة التحررية الكردية ، ج٣ ، اربيل ، ٢٠٠٢ .

_ مجموعة ابحاث للمؤلفين الكرد و الرؤس ، البرزاني و شهادة التاريخ ، ترجمة :بافي نازي و عبدي حاجي ، ط١ ، دار الحرية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

_ ماريون فاروق سلوغت و بيتر سلوغت ، العراق الحديث من الثورة الى الديكتاتورية ، ترجمة : مركز الدراسات و الترجمة ، الزهراء للاعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

_ منذر الموصلي ، القضية الكردية في العراق البعث و الاكراد ، مؤسسة المختار للطباعة و الترجمة و النشر ، دمشق ، ٢٠٠٠ .

_ مكرم الطالباني ، الحل السلمي للمسألة الكردية ضرورة وطنية ، مجلة الثقافة الجديدة ، بغداد ، العدد ٩ ، ١٩٦٩ .

_ نديم احمد الياسين ، القضية الكردية موقف ومنجزات ، منشورات وزارة الاعلام ، بغداد ، ١٩٧٥ .

_ وليد محمد سعيد الاعظمي ، نوري سعيد و الصراع مع عبدالناصر ، المكتبة العالمية ، بغداد ، ١٩٨٨ .

_ وليد محمد سعيد الاعظمي ،ثورة ١٤ تموز و عبدالكريم قاسم في الوثائق البريطانية ' منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٨٩ .

_ الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية العراقية ، النزاع العراقي _ الايراني ،ملف وثائقي ، بغداد ، ١٩٨١ .

_ مجلة الثقافة الجديدة ، بغداد ، العدد ١٠ ، ١٩٧٠ .